متى يتوقف البنك المركزى المصرى والبنوك العاملة فى مصر عن تخريب وتدمير الإقتصاد الوطنى ؟!

محمد سعد زغلول سالم

الإثنين ١ أبريل ٢٠٢٤

تسْريع وتيرة الهجمة الخبيثة التى يقودُها البنك المركزى المصرى لتدمير الإقتصاد الوطنى بمعاونة بقية البنوك العامة والخاصة فى مصر يثير العديد من التساؤلات الموجعة عن سبب هذه الهجمة التى جاءت على نقيض كل التوقعات التى كان ينتظرها خبراء الإقتصاد الوطنيين المهمومين بأحوال هذا الوطن المنكوب بعد ما قيل عن عشرات البلايين من الدولارات التى تحصل عليها البنك من صفقة أرض (رأس الحكمة) والذى سارعَ بتخفيض قيمة الجنيه قبل أن يجف مدادُ الإتفاق عليها ليمنح دولة الإمارات العربية مئتين وعشرين بليون جنيهاً من المال الحرام من جيوب المصريين .. وبعد ما قيل عن عشراتٍ مماثلة من بلايين القروض التى إصطلح على تسميتها بالتدفقات الإستثمارية أو التسهيلات الإئتمانية تحصل عليها من مؤسسات اللصوصية الدولية كصندوق النقد الدولى والبنك الدولى الخ الخ وكان المفروض أن تساهم فى خفض قيمة الدولار أو على الأقل إبقاء قيمته بالنسبة للجنيه المصرى على ما هى عليه لا أن يبادر بتخفيض قيمة الجنية بنسبة تعادل ثلثى قيمته ورفع فوائد الإيداع والإقراض بنسبٍ مسعورة إستناداً إلى نفس الحجة الخبيثة التى يعلنها فى كل مرةٍ يرتكب فيها هذه الجريمة فى حق الشعب وفى حق الوطن وهى سحب السيولة المالية لمكافحة التضخم وهو يدرك تماماً أن رفع فائدة الإيداع يستتبعها رفع فائدة الإقراض وهو ما يدفع أى منتج إلى رفع قيمة ما ينتجه من سلع فيزيد التضخم بدلاً من إنقاصِه وهو ما يحدث بإنتظام منذ تم إرتكاب جريمة تعويم الجنيه الأولى فى نوفمبر ٢٠١٦ وحتى الآن بنفس الوتيرة ونفس الخطوات المدمرة للإقتصاد الوطنى بدون تغيير.

ويثيرُ سعارُ رفع فوائد الإيداع الذى أصابَ جميع البنوك العامة والخاصة فى مصر بعد تلقيهم إشارة الموافقة والبدء على ذلك من البنك المركزى المصرى تساؤلات مؤلمة عن الأسباب الحقيقية وراء هذا اللهاث لرفع أسعار الفائدة رغم التصريح الأخير من أحد المسؤولين بأن لدى البنوك فوائض سيولة مالية تقدر بسبعة تريليون جنيهاً ... فهل يمهد رفع سعر الفائدة إلى ٣٠٪ فى بعض البنوك وإلى معدلات مقاربة لها فى بقية البنوك إلى إجبار القطاع الخاص الوطنى على الإفلاس والإنسحاب لتمهيد الطريق أمام بيع ما تبقى من المنشآتِ الوطنية الخاصة أمام لصوص الأوطان الدوليين الذين يتصدرهم لصوصُ الخليج ؟؟؟ وهل يدرك أى مسؤول عاقل رشيد أن الرفع العشوائى لفوائد الإيداع هى جريمة إقتصادية كفيلة بتدمير ركائز أى إقتصاد وطنى ما لم يتم الإلتزام بفوائد الإقراض الإنتقائية التى تمنح المنشآت الإنتاجية فائدة إقراض أقل كثيراً من فائدة الإيداع وبحيث يتم تعويض هذا الفارق برفع فوائد الإقراض للمنشآت الترفيهية والإستهلاكية عديمة النفع للإقتصاد الوطنى فى حالة إصرار الدولة على تحصيل مستحقات الخزانة العامة من أرباح البنوك وهو منحى خاطىء منذ البداية .. ففى الدول المنهكة إقتصادياً وإجتماعياً يجب أن تكون البنوك مؤسسات غير هادفة للربح يقتصر هدفها على إتاحة أموال المودعين للمنتجين بفارق صغير يمنح المودع أرباحاً على أمواله ويتيح للمقترض لأغراض إنتاجية قروضاً مناسبة بفائدة لا تتسبب فى ما نشهده من إختلالات شاذة فى مصر حيث تبلغ أرباح البنوك عشرات البلايين من الجنيهات سنوياً !!! كان من الممكن أن تكون كابحاً لجماح التضخم لو أنها أو أن جزءاً منها كان مخصصاً لدعم فوائد الإقراض للمنشآت الإنتاجية فقط لا أن تكون مظهراً ودليلاً على السُعار البنكى المتمثل فى هذا الرفع غير المنطقى لمعدلات الفائدة.

أن لهاث البنك المركزى المصرى والبنوك العاملة فى مصر وتنافسها على أموال المودعين بهذا الرفع المجنون لأسعار الفائدة سوف يصيبُ بالشلل ويقصم ظهرَ كل ما له علاقة بالإنتاج الحقيقى فى مجالات الصناعة والزراعة الوطنية عندما يقرر غالبية عظمى من المنتجين العاملين فى هذه المجالات مثلما فعل كثيرون منهم من قبلُ تصفية أعمالهم ووضع أموالهم بالبنوك والحصول على ربحٍ وفير لا تحققه لهم أعمالُهم إلا بأساليب اللصوصية والإحتكار ... ولا إلى سلسلة النكبات الأخرى التى ستعقب إنسحاب هؤلاء المنتجين وتوقفهم عن الإنتاج والمتمثلة فى تشريد العمالة التى يستخدمونها وزيادة نسبة البطالة وإضطرار الدولة إلى توفير وزيادة الدعم الإجتماعى لهم ونقص الإنتاج المحلى مما سوف يستلزم زيادة الإستيراد وتضييع ما سوف تحصل عليه البنوك من الدولارات حسب ما يتوهم لتلبية حاجات الإستيراد المتزايدة إضافةً إلى زيادة عجز الدين الداخلى إلى بضع تريليونات من الجنيهات بما لا يسمح بتوفير ما تحتاجه الإحتياجات الحيوية للوطن فى مجالى التعليم والصحة.

كما تثير قرارات البنك المركزى المصرى العشوائية فى هذا الصدد سؤالاً يتداعَى إلى الخاطر كلما خطا خطوة جديدة نحو تدمير الإقتصاد برفع أسعار الفائدة : إذا كانت الحجة التقليدية للبنك المركزى المصرى فى كل مرة يُقدم فيها على إرتكاب جريمة رفع نسبة الفائدة لتشجيع المواطنين على شراء الشهادات التى وصلت نسبة أرباحها إلى ٣٠٪ هى حماية أموال المودعين من التآكل ومكافحة التضخم بسحب السيولة المالية من السوق ليقل الطلب على السلع وبالتالى تنخفض أسعارُها .. فإلى من يتوجه البنك المركزى بهذه الخطة الإقتصادية الفذة إذا كان الأثرياء لا يهتمون بأى زيادات فى أسعار السلع ولا يودعون أموالهم بالبنوك من أجل الفائدة والفقراء الذين يمثلون غالبية عظمى من المصريين لا يمتلكون نقوداً زائدة عن حاجتهم ليودعوها فى البنوك ؟؟؟.